خلال آخر 8 سنوات.. لتشكل نحو 84٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للقطاع البالغة 33,3 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي

27,9 مليار دينار استثمارات الكويتيين في البنوك.. بقفزة 16,26 ملياراً

- 21,05 مليار دينار زيادة بالقيمة السوقية للبنوك منذ 2017.. لتشكل حالياً 63٪ من قيمة البورصة
- المستثمرون الأجانب زادوا ملكياتهم في البنوك بـ 4,75 مليارات دينار منذ 2017.. لتبلغ 5,4 مليارات
- القطاع المصرفي ساهم بـ 56٪ في النمو السنوي للبورصة بآخر 8 سنوات.. ونحو 35٪ من سيولتها
- 9 مليارات دينار صافي الأرباح المحققة للقطاع خلال 8 سنوات.. وزّعت 50٪ منها نقداً للمساهمين

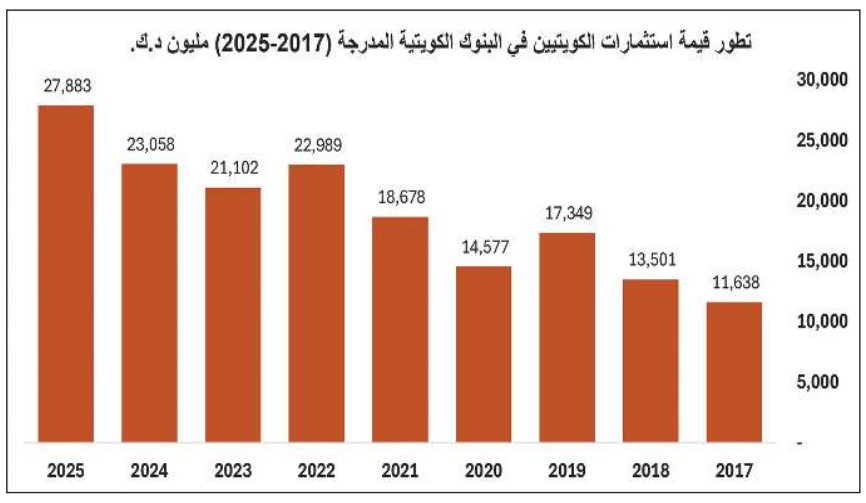

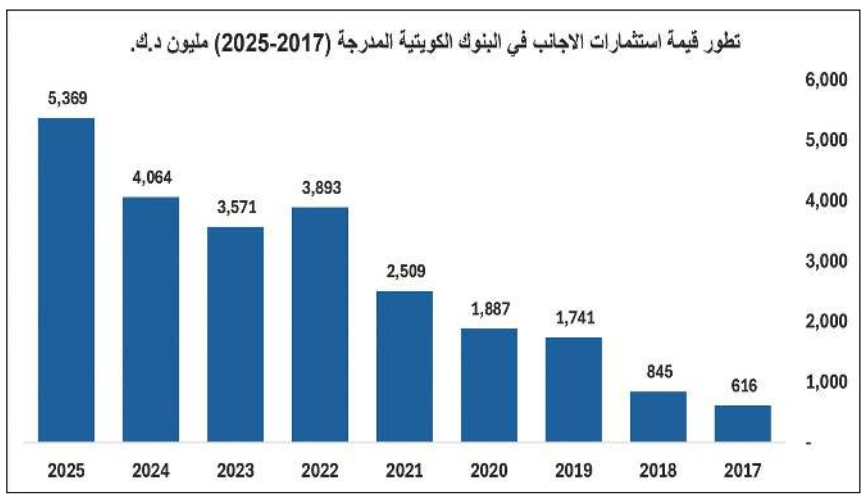

المحلل المالي

شهدت ملكيات واستثمارات الكويتيين في البنوك المحلية قفزة كبيرة بقيمة 16,26 مليار دينار خلال آخر 8 سنوات (بالفترة بين نهاية عام 2017 ونهاية شهر سبتمبر 2025)، حيث ارتفعت من مستوى 11,64 مليار بنهاية عام 2017، لتصل إلى نحو 27,9 مليار دينار بنهاية سبتمبر 2025، لتشكل بذلك نحو 84٪ من إجمالي القيمة السوقية للقطاع المصرفي بالبورصة، والبالغة حوالي 33,3 مليار دينار.

وبحسب رصد لـ «الأنباء» لتطور القيمة السوقية للقطاع المصرفي خلال آخر 8 سنوات، يتبين أنها سجلت قفزة كبيرة بقيمة 21,05 مليار دينار منذ نهاية عام 2017، حين بلغت نحو 12,25 مليار دينار، ليستحوذ حاليا القطاع على حوالي 63٪ من إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت البالغة 53 مليار دينار.

ويقوم القطاع المصرفي بدور أساسي وحيوي بدعم الاقتصاد الوطني، حيث يعد الرافعة الأساسية لبورصة الكويت من حيث الأداء والسيولة، إذ يسهم بحوالي 82٪ من إجمالي الارتفاعات بالقيمة السوقية للبورصة منذ نهاية 2017، حيث يشكل القطاع نحو 56٪ من معدل النمو السنوي للقيمة الرأسمالية للبورصة، وساهم بأكثر من 35٪ من سيولتها.

وعلى صعيد تطور ملكيات واستثمارات الأجانب في رؤوس أموال البنوك، تظهر البيانات أن قيمة ملكياتهم ارتفعت بشكل ملحوظ وقوي خلال آخر 8 سنوات من مستوى 616,3 مليون دينار بنهاية عام 2017، لتصل إلى 4,1 مليارات دينار بنهاية عام 2024، أي بما يعدل ارتفاع قدره 3,5 مليارات دينار.

واستمر الأجانب في تعزيز ملكياتهم في رؤوس أموال البنوك المحلية منذ بداية العام الحالي بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت بحوالي 610 ملايين دينار خلال أول 9 أشهر من العام لتسجل 5,37 مليارات دينار بنهاية سبتمبر الماضي، لتعادل حاليا نحو 16٪ من إجمالي القيمة الرأسمالية للبنوك، بعد أن كانت النسبة 5٪ فقط بنهاية عام 2017، وبالتالي تكون ملكية الأجانب في البنوك قد ارتفعت بنحو 4,75 مليارات دينار خلال آخر 8 سنوات.

ومن الملاحظ توجه المستثمرين الأجانب إلى الاستثمار في أسهم البنوك نتيجة عوامل عديدة ساهمت في دخولهم إلى بورصة الكويت والاستثمار بأسهم البنوك، وفي مقدمتها تنظيم بورصة الكويت وتطبيق قانون هيئة أسواق المال وحماية حقوق المستثمرين وترقية البورصة إلى مرتبة الأسواق الناشئة على مؤشرات الأسهم العالمية.

علاوة على العوائد الاستثمارية الجيدة لأسهم البنوك وتوفر السيولة في السوق نتيجة ضخامة رؤوس أموالها، وأيضا النتائج المالية الجيدة التي تحققها البنوك في السنوات الماضية وبصافي أرباح قياسية حققتها منذ عام 2017 تخطت الـ 9 مليارات دينار، بالإضافة إلى التوزيعات النقدية الجيدة وانتظامها خلال السنوات الماضية حيث بلغ معدلها من صافي الأرباح 50٪.

كما تعد الملاءة المالية والقاعدة الرأسمالية القوية للبنوك وارتفاع جودة أصولها والرقابة اللصيقة والجيدة من قبل بنك الكويت المركزي عوامل جذب رئيسية للاستثمارات المحلية والأجنبية في أسهم البنوك، فيما يتمتع القطاع بقاعدة قوية وداعمة من كبار المساهمين وإدارات محترفة وتوسع كبير خارج الكويت.

وبالنظر إلى توزيع ملكيات المستثمرين الأجانب على أسهم البنوك المحلية، يتبين أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا بمعظم رؤوس أموالها، إذ ارتفعت نسبة ملكياتهم في رأسمال بنك الكويت الوطني من 9,44٪ في أغسطس 2018 تدريجيا إلى 15,46٪ بنهاية عام 2019، ثم إلى 24,72٪ بنهاية عام 2022، ومن بعدها ارتفعت إلى 27,61٪ بنهاية سبتمبر 2025.

أما بالنسبة الى بيت التمويل الكويتي، فقد ارتفعت نسبة ملكيات الأجانب برأسماله من 4,27٪ في أغسطس 2018 تدريجيا إلى 7,44٪ بنهاية عام 2019، ثم إلى 10,34٪ بنهاية عام 2021، وبعدها إلى 14,33٪ بنهاية سبتمبر 2025.

وأيضا كان الارتفاع ملحوظا في ملكية الأجانب برأسمال بنك برقان من 3,17٪ في أغسطس 2018 إلى 17,68٪ بنهاية عام 2022، ومن بعدها حافظت على نفس المستوى لتسجل 18,12٪ في مارس 2025، إلى أن انخفضت إلى 5,34٪ بنهاية سبتمبر 2025.

أما نسب ملكية الأجانب في بنك الخليج، فقد سلكت نفس المسار التصاعدي خلال الفترة ذاتها وارتفعت بشكل ملحوظ في آخر 8 سنوات من 1,46٪ في أغسطس 2018 إلى 11,88٪ بنهاية عام 2019 ومن ثم تدريجيا إلى 17,24٪ بنهاية عام 2022، بينما انخفضت بعدها لتسجل 13,43٪ كما في سبتمبر 2025.

وبالنسبة للبنوك الأخرى، ارتفعت نسبة ملكيات الأجانب في رؤوس أموالها لكن بقيت تحت مستوى الـ 12٪ من رؤوس أموالها، حيث سجلت ملكية الأجانب في رأسمال بنك بوبيان 7,15٪ بنهاية سبتمبر 2025، مرتفعة من 1,55٪ في أغسطس 2018.

وفي بنك وربة سجلت نسبة ملكيات الأجانب نحو 9,93٪ بنهاية سبتمبر الماضي، مرتفعة بشكل تدريجي من 0,94٪ في أغسطس 2018، أما البنك الأهلي فبلغت نسبة ملكية الأجانب في رأسماله 7,35٪، بينما بلغت النسبة 12,46٪ في رأسمال بنك الكويت الدولي (KIB) بنهاية سبتمبر الماضي، مرتفعة من 6,33٪ في أغسطس 2018.

ينظّمها الاتحاد العربي للحديد والصلب بحضور 600 مشارك يمثلون 300 شركة عالمية

وزير التجارة العُماني: «قمة الصلب العربي» فرصة قيّمة لبناء شراكات جديدة

مسقط ـ علي إبراهيم

أعرب وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان، قيس بن محمد اليوسف، عن أمله بأن تكون فعاليات قمة الصلب العربي الـ 18 والمعرض الدولي للحديد والصلب المرافق للقمة، فرصة قيمة لتبادل الخبرات والأفكار وبناء شراكات جديدة وتعزيز التعاون المشترك بما يعود بالنفع على صناعاتنا واقتصاداتنا الوطنية.

وأضاف اليوسف في كلمته خلال فعاليات القمة التي ينظمها الاتحاد العربي للحديد والصلب في سلطنة عمان، أن القمة تجسد مكانتها الرائدة من خلال المشاركة الواسعة التي حظيت بها، إذ يضم الحدث ما يقارب من 600 مشارك يمثلون نحو 300 شركة عالمية من 20 جنسية مختلفة إلى جانب أكثر من 20 عارضا من كبريات الشركات الصناعية العربية ونحو 40 متحدثا من الخبراء وصناع القرار وقادة الصناعة على المستويين العربي والدولي.

وأوضح أن هذه الأرقام تعبر عن الأهمية المتنامية للقمة كمنصة إقليمية ودولية لتبادل المعرفة واستعراض احدث الابتكارات في صناعة الحديد والصلب، بما يسهم في دفع عجلة التنمية الصناعية وتعزيز التكامل العربي في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف أن رؤية عمان 2040 التي أطلقها صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق، أرست ملامح اقتصاد وطني قائمة على التنويع والإبداع والاستدامة وتتابع مؤشرات أدائها، وتحرص على تنفيذها جميع وحدات الدولة بجد والتزام، حيث وضعت الاستراتيجية الصناعية 2040، وان القطاع الصناعي في صدارة الأولويات الوطنية عبر مستهدفات طموحة تشمل زيادة نسبته في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الصادرات الصناعية غير النفطية وتوسيع القاعدة الإنتاجية القائمة على المعرفة والتقنيات الحديثة.

وزاد بالقول: «في قلب هذه التوجهات يحتل قطاع الصلب والحديد موقعا محوريا، ليس فقط لدوره في تمكين قطاعات البنية الأساسية والطاقة واللوجيستيات فحسب، وإنما لارتباطه الوثيق بالقضايا العالمية الراهنة وفي مقدمتها التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون».

وأشار إلى أن قطاع الحديد والصلب في عمان يعد من أبرز القطاعات الصناعية الواعدة بنسبة 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي واستقطب استثمارات بمليارات الدولارات، وتشكل صادرات القطاع نحو 40٪ من إجمالي الصادرات الصناعية لسلطنة عمان.

بدوره، وجه رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للصلب م.أحمد عز في كلمته عدة رسائل للحكومات العربية ووزراء التجارة والصناعة، مفادها أن العالم تغير ورغم أننا سرنا على نهجه التنموي والتجاري على مدى 3 عقود، وطوعنا سياساتنا على توجهات النظام الاقتصادي الدولي الذي يرسي قيم حرية التجارة، ونموذج التنمية الذي يجمع بين أهمية الطلب المحلي وضرورة التصدير، وخفضنا الرسوم الجمركية والتزمنا بحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية ووقعنا على اتفاق المعالجات التجارية.

وتابع: «رغم قبولنا بأن نكون جزءا وطرفا بحالات الإغراق والدعم ورسوم الوقاية في حالة الإفراط في الصادرات، وكنا سنقبل المزيد من التزامات النظام التجاري الدولي إلا أن أصحاب هذه الأفكار قد تحللوا منها، وصارت الأسواق تغلق، والحواجز ترفع، والقواعد التجارية تختفي، وصار النظام التجاري الراهن على وشك الانهيار وكأن منظمة التجارة العالمية غير موجودة».

وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني قيس اليوسف في مقدمة الحضور خلال فعاليات قمة الصلب العربي

التوصيات على طاولة وزراء التجارة الخليجي بالكويت

طالب وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان، قيس بن محمد اليوسف، القمة ممثلة في رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للصلب م.أحمد عز برفع ورقة علمية لما توصل إليه من توصيات واقتراحات لمناقشتها مع وزراء ووكلاء التجارة والصناعة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الاجتماع المرتقب في الكويت.

11.36 مليار دينار احتياطي النقد الأجنبي للكويت بنهاية سبتمبر الماضي

علاء مجيد

كشفت أحدث نشرة شهرية صادرة من بنك الكويت المركزي، عن تراجع رصيد احتياطي النقد الأجنبي للكويت خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي، بنسبة 6٪ بما قيمته 730,2 مليون دينار، لتسجل مستوى 11,36 مليار دينار بنهاية سبتمبر الماضي، مقارنة بـ 12,09 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر من العام الماضي.

وعلى أساس شهري خلال سبتمبر، سجل الاحتياطي الأجنبي تراجعا بنسبة طفيفة بلغت 0,5٪ وبقيمة 54 مليون دينار مقارنة بـ 11,41 مليار دينار في شهر أغسطس الماضي. وعلى أساس سنوي تراجع احتياطي النقد الأجنبي بنسبة 11,6٪ وبقيمة 1,49 مليار دينار مقارنة بـ 12,88 مليار دينار في سبتمبر 2024. ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

وأشارت البيانات إلى أنه لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب كعادة كل السنوات السابقة الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي، وبلغت القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار، وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية. ووفق النشرة الشهرية، تراجع إجمالي موجودات البنك خلال الأشهر الـ 9 الأولى، ليصل إلى مستوى 11,66 مليار دينار خلال سبتمبر الماضي مقارنة بـ 12,5 مليار دينار في ديسمبر بانخفاض نسبته 6,7٪، بما قيمته 836 مليون دينار.

وأشارت البيانات إلى انخفاض الموجودات الأخرى خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر الماضي بقيمة 105,9 ملايين دينار وبنسبة 27,6٪ لتصل إلى مستويات 277,4 مليون دينار مقارنة بـ 383,3 مليون دينار بنهاية ديسمبر الماضي، وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

وبلغ رصيد سندات البنك المركزي بنهاية شهر سبتمبر 2025 نحو 120 مليون دينار، ليتراجع بنحو 765 مليون دينار وبنسبة 86,5٪، مقارنة بـ 885 مليون دينار بنهاية العام الماضي.

وسط توقعات بمزيد من خفض الفائدة وارتفاع التوترات الجيوسياسية

الذهب يواصل قفزاته التاريخية.. ويتجاوز 4 آلاف دولار

وكالات: حطم الذهب مستوى 4 آلاف دولار للأونصة خلال تعاملات أمس، ليسجل أعلى مستوى على الإطلاق، مدفوعا بسعي المستثمرين إلى الملاذ الآمن في ظل الضبابية الاقتصادية والجيوسياسية المتصاعدة، إلى جانب توقع إقدام مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) على مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 1,29٪ إلى 4035,07 دولارا للأونصة خلال جلسة أمس، كما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر0,5٪ إلى 4025 دولارا للأونصة، ويعتبر الذهب عادة مخزنا للقيمة في أوقات عدم الاستقرار، وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 52٪ منذ بداية العام بعد صعوده 27٪ في عام 2024.

وأدت مجموعة من العوامل، مثل زيادة مشتريات البنوك المركزية، وتجدد الاهتمام بصناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب، وتراجع الدولار، وقوة الطلب من الأفراد، إلى تعزيز صعود المعدن الأصفر.

ودخل الإغلاق الحكومي الأميركي يومه السابع يوم الثلاثاء الماضي، وأدى إلى تأجيل إصدار مؤشرات اقتصادية رئيسية، مما أجبر المستثمرين على الاعتماد على البيانات الثانوية غير الحكومية لتوقع توقيت ومدى خفض أسعار الفائدة.

ويتوقع المستثمرون الآن خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي هذا الشهر، وخفضا إضافيا بمقدار 25 نقطة أساس في ديسمبر المقبل.